



PROVISIONAL
A/40/PV.88
9 December 1985
ARABIC



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة الأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والثمانين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٥ ، الساعة ٣٠ / ١٠

الرئيس : السيد دي بينييس (اسبانيا)
نم : السيد شاه نواز (نائب الرئيس) (باكستان)

- الحالة في أمريكا الوسطى : الاخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين ومبادرات السلم : تقرير الأمين العام [٢١]

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٠

البند ٢١ من جدول الأعمال

الحالة في امريكا الوسطى : الاخطار التي تهدد السلام والأمن الد وليين ومبادرات السلام : تقرير الأمين العام (A/40/737)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اقترح اقبال قائمة المتكلمين في المناقشة المتعلقة بهذا البند الساعة الخامسة من بعد ظهر اليوم . هل لي ان اعتبر انه ليس هناك اعتراض على اقتراحي هذا ؟
تقرر ذلك ،

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أرجو من الممثلين الراغبين في المشاركة في المناقشة تسجيل اسمائهم في القائمة في اسرع وقت ممكن .

السيدة استورغا (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : من داعي ارتياحنا ، سيدى الرئيس ، ان نراكم تتبؤون رئاسة هذه الجمعية في دورتها الحالية . ان مهاراتكم الدبلوماسية ، ودرايتكم الواسعة ، وحزمكم في الدفاع عن المبادئ التي تركز عليها منظمنا ، تضمن لنا النجاح في ادارة مناقشاتنا ، والاسهام الايجابي في قضية السلام والاستقرار الد وليين . ونظرا للأواصر التاريخية التي تربط بين بلدكم وبلدنا ، فاننا نؤمن بأنه من الأهمية بمكان ان يتراأس ممثل من اسبانيا هذا الاجتماع المعني بأمريكا الوسطى .

اننا نتكلم اليوم في هذا المحفل بشأن موضوع يكتسي اهمية فريدة لبلدنا والمنطقة امريكا الوسطى ، وامريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والمجتمع الد ولي برمته وهو " الحالة في امريكا الوسطى : الاخطار التي تهدد السلام والأمن الد وليين ومبادرات السلام " .

هذه هي السنة الثالثة التي تركز فيها الجمعية العامة اهتمامها ، في جلساتها العامة : بناء على مبادرة من نيكاراغوا ، على الحالة في امريكا الوسطى . وهذه هي

السنة الثالثة التي نعرب فيها عن مخاوفنا الخاصة ازاء التطورات التي تحدث في منطقتنا وما تنطون عليه تلك التطورات من مخاطر تهدد السلام الد ولي .

وكان وفدى يتمنى ان يكون بوسعه ان يعلن اليوم امام ممثلي العالم قاطبة ان الحالة في امريكا الوسطى اصبحت اكثر اقترابا من السلم ، وكنت اتعشم ان اقـول أن الديمقراطية والتعايش السلمي والتآخي والتعاون والتفاعل فيما بين اقطارنا قد اصبحت جميعها حقيقة واقعة . بل ان وفدى كان يتمنى على الأقل ان يكون بوسعه الاعراب عن تفاعله بأنه على الرغم من المشاكل التي لم تحل بسعد ، فقد اقتربنا من التوصل الى تفاهم . وكانت حكومتي تود ان يكون بوسعها أن تقول اليوم ان بلادى توصلت اخيرا الى تفاهم مع الولايات المتحدة على اساس الاحترام المتبادل . وكانت بلادى تود أن يكون بوسعها ان تعلن انه لم يعد هناك شيء يثير الخوف في امريكا الوسطى ، وان بلداننا تحظى بالاحترام ، وتتمتع بالسيادة ، واننا مستقلون ، واننا بدأنا مسيرتنا صوب تعزيز منطقة تسودها الديمقراطية بمنأى عن الوجود الاجنبي العسكرى . وكنت اود بالتالي أن اكون قادرة على القول بأن امريكا الوسطى اصبحت منطقة سلم ، منطقة مجردة من السلاح ، منطقة محايدة . ثم كانت بلادى تود ان يكون بوسعها التطلع الى المستقبل بثقة : الثقة في قرب حلول السام والديمقراطية والتنمية والتعددية والتعايش السلمي والاحترام المتبادل والاخاء والتعاون بين اقطارنا الخمسة وشعوبنا وحكوماتنا .

الا ان هذا ليس هو الحال . وعلينا بالتالي ان نشير الى ان الحالة في منطقتنا اليوم لم تتحسن بل الواقع انها قد تردت بصورة مأساوية خلال السنة الماضية . لذا اصبح من واجبنا ان نتكلم بصراحة وان نعرب عن شواظنا ، وان نتحدث عن الحالة الراهنة في المنطقة وعن آفاق التنمية ، وعن المسؤولية التاريخية التي تتحملها الولايات المتحدة وبلدان امريكا الوسطى ومجموعة كونتاد ورا وفريي الدعم ومنطقة امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والمجتمع الد ولي في البحث عن تسوية فورية للمشاكل التي تواجه شعوبنا وتعرض السلم العالمي للخطر . كما ان علينا التزاما بأن نشير الى نصيبنا من المسؤولية والأسباب الكامنه وراء ذلك .

وكما يعرف جميع الاعضاء تماما ، فان نيكاراغوا ، وهي بلد صغير فقير يعتز بنفسه ، بلد ذو سيادة وغير منحاز ، قد عانت لأكثر من أربعة اعوام من العدوان السياسي والعسكري والاقتصادي على يد دولة عظمى تقع في نصفا كرتنا الغربي . ولا يخفى على أحد ان حكومة الولايات المتحدة الحالية عقدت العزم على تدمير الثورة الشعبية الساندينية في نيكاراغوا ، وانها تحاول ، باستخدام القوة ، تغيير المسار الديمقراطي الحر الذي اختاره شعبنا ، مسار الحرية الذي كلفنا سنوات طوال من الكفاح في ظل هذه الظروف المعقدة .

وبالتالي لا يخفى على احد ان رئيس الولايات المتحدة الامريكية وكثيرين من المسؤولين في ادارته يرون ان السلم لن يستتب في امريكا الوسطى الا بعد القضاء التام على العملية الديمقراطية الثورية في نيكاراغوا . كما لا يخفى على احد ايضا ان فريد س . ايكل ، مساعد وزير الدفاع الامريكى لشؤون امريكا الوسطى ، اعلن مؤخرا بوضوح وصراحة :

(تكلمت بالانكليزية)

" ان لم يقدم العون الآن الى القوى الديمقراطية ، قد تضطر حكومة

(امريكية) اخرى في المستقبل الى استخدام القوة مباشرة " .

(ثم واصلت كلمتها بالاسبانية)

ولا تكتفي الولايات المتحدة بتشكيل جيش من المرتزقة تدربه وتموله وتوجهه وتقدم امه المشورة ، بل انها تتوقع منا ان نعترف به كشريك مشروع في حل ماترى انه مشكلة نيكاراغوا ، وفي تطبيع العلاقات بين بلدينا ، وتحقين السلم في منطقة امريكا الوسطى بمرمتها ، كما لو كان ذلك سياتى بلهسة سحرية .

وفي غضون عام ١٩٨٥ ، خصصت الولايات المتحدة ما يقرب من ٢٧ مليون دولار لما تسميه " معونة انسانية " للمرتزقة ، وفرضت حظرا تجاريا على نيكاراغوا . كما اصدرت الحكومة الولايات المتحدة الحالية الضوء الاخضر لتزويد قوات المرتزقة بمعدات الاتصال وفوطت وكالة الاستخبارات المركزية في مشاطرة المعلومات مع اولئك المرتزقة .

وفي ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر ، أى منذ ثلاثة أيام فحسب ، أصدر مجلس النواب ، ثم مجلس الشيوخ امس ، قانونا يخول للحكومة الامريكية تزويد المناهضين للثورة بالطائرات والطائرات العمودية وسيارات النقل والأنواع الأخرى من المركبات ، على الرغم من ادعائهم ان هذه المعدات لن تستخدم في نقل الجنود او كمعدات عسكرية . لأى غرض اذن ستستخدم تلك المعدات ؟ هل يمكن ان يكون المرتزقة قد قرروا ان يكرسوا أنفسهم للسياسة في امريكا الوسطى ؟ وكما تعلم الجمعية أيضا ، تسعى الحكومة الامريكية للحصول على الموافقة على اعتمادات لتقديم مساعدات عسكرية مباشرة الى ارهابييها . وهي لا تحتاج الا الى ترخيص من الناحية الشكلية ، لأن تلك الاموال تصل الى تلك القوات على نحو مستمر رغم الحظر الصريح الذى فرضه الكونغرس الأمريكى .

وقد كلفت تلك الحرب غير المشروعة وغير الأخلاقية نيكاراغوا فعلا ٣ ٦٥٢ قتيلًا و٤ ٠٣٩ جريحًا و٧ ٥٨٢ يتيمًا من أيتام الحرب الى جانب ان ٢٤٠ ٠٠٠ من أبناء نيكاراغوا قد شردوا من ديارهم واختطف ٢٣٢ ٥ شخصًا . فاذا اردت ان تعرفوا مدى ما الحقته الثورة المضادة من ضرر ببلادنا ، فان عدد ضحايا عمليات الولايات المتحدة ضد بلادى قد وصل الى ١١ ٠٠٠ قتيل ، وقد بلغت التكلفة التي تحملتها نيكاراغوا ١٥٠ مليون دولار .

وقد تصرفت الحكومة الحالية في الولايات المتحدة في علاقاتها بنيكاراغوا على نحو يزدري تما ما بالنظام القانوني الدولى . وقد انتهكت على نحو منتظم القانون والنظام الدوليين ، كما انتهكت باستمرار ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الدول الامريكية وغيرها . من المعاهدات الدولية . وقد احتفظت الولايات المتحدة لنفسها بحق استخدام القوة لتغيير ما تعتبره تهديدا لما تسميه بمصالحها الاستراتيجية . وتشير جميع الدلائل الى ان هناك نظرية جديدة تطبقها الآن الحكومة الامريكية الحالية فيما يتعلق بعدم التدخل وعدم اللجوء الى القوة ، وهذه النظرية هي : انه لم يعد هناك اثر ملزم لهذين المبدأين على دولة عظمى تحتفظ لنفسها بحق التدخل في الشؤون الداخلية لأى بلد تعتبره غير ديمقراطي او مناهضا لمصالحها . ولذا ، فعند ما يوجد

بلد يقع فيما تعتبره الدولة العظمى منطقة نفوذ طبيعي لها ويقوم باتخاذ قراراته بنفسه فانه يتعرض للمعد وان . هذا هو الأساس الذي يحدد سياسة الولايات المتحدة تجاه نيكاراغوا وتجاه أمريكا الوسطى .

ولهذا فأنني سأجرؤ على ان أتساءل : الى أين تعود هذه النظرية وهذه المفاهيم ؟ ما هو مغزى اربعين عاما من وجود المنظمة ؟ ما هو مصير البلدان الضعيفة التي تبحث عن هويتها واستقلالها وسيادتها وتقرير مصيرها ؟ هل سنعود ثانية الى قاعدة أن القوة تصنع الحق ؟ هل نعود الى العصر الحجري في العلاقات الدولية ؟ هل يمكن ان يكون ما يحدث هو تطبيق حديث لنظرية اينشتين في النسبية ؟ من الواضح ان هذا المفهوم وتطبيقاته لا يشكل خطرا على نيكاراغوا وأمريكا الوسطى فحسب ، وانما على جميع دول وشعوب العالم ايضا ، وعلى جميع عمليات التحول التي تجرى في عالمنا المتغير على الدوام .

وبلادى وشعبى لا يدافعان فقط عن حقوقهما ، بل اننا ندافع ايضا عن حقوق جميع الشعوب في اختيار مصيرها بحرية . اننا ندافع عن النظام الدولي القانوني وقواعد التحضر .

ومازلنا نتذكر خطاب الرئيس رونالد ريغان في ٢٤ تشرين الاول / اكتوبر في هذا المحفل . فقد تحدث في ذلك الخطاب عن السلام والاحترام وعدم استعمال القوة واحترام المادة الثانية من ميثاق الامم المتحدة ، كما كرر في الوقت ذاته التزامه بتقديم الدعم غير المشروط والمساعدة للمجماعات الارهابية التي تهاجم بلادى .

ما هو اذن السلام الذى تتحدث عنه الولايات المتحدة ؟ وما هي الديمقراطية التي يشير اليها الرئيس ريغان ؟ ما هو احترام حقوق الشعوب الأخرى الذى يتكلم عنه ؟ ان ازمة أمريكا الوسطى تضرب بجذورها في اعماق الظلم التاريخي الذى عانت منه شعوبنا . فقد نبعت من عدم توافر المجال السياسي الداخلي الذى يسمح بحدوث التغييرات الهيكلية السلمية اللازمة لتصحيح حالات الظلم . كما انها ترجع الى التدخل الأجنبي المتزايد في الشؤون الداخلية للدول والى العدوان على بلادى وعلى شعبي

والى وجود الولايات المتحدة العسكرية الضخم في منطقتنا بشكل لا مثيل له في عصرنا الحديث ، والى رفض الولايات المتحدة قبول الواقع السياسي الذى تمثله نيكاراغوا منذ تموز/يوليه ١٩٧٩ ، والى الاوضاع الاقتصادية المأساوية التى تجابهها شعوبنا ، والى استعمال القوة في محاولة لتغيير ارادة الشعوب ، والى الافتقار الى احترام سيادة الشعوب وسلامة اراضيها وتقرير مصيرها ؛ وبما يجاز فان هذه الأزمة تعود الى انتهاك القانون الدولي . ولهذا فلا سبيل على الاطلاق لاعتبار ذلك النزاع ثمرة للمجابهة بين الشرق والغرب .

وقد حاولت بلدان مجموعة كونتاد ورا ان تتوصل الى حلول سياسية لأزمة امريكا الوسطى . وقد بذلت تلك الدول جهودا هائلة في تلك المهمة النبيلة الهامة ، وقد انضمت اليها أيضا الجماعة التى تدعم الكونتاد ورا وهي التى تتكون من الأرجنتين والبرازيل واوروغواى وبهرو ، ان هذه المبادرة السلمية المنقطعة النظير من جانب امريكا اللاتينية قد حظيت بالتأييد الحماسي من جانب المجتمع الدولي بما في ذلك تأييد حكومة الولايات المتحدة الحالية اللفظي .

واليوم تمثل مجموعة كونتاد ورا والمجموعة التى تدعمها ارادة امريكا اللاتينية والكاريبي ، وتمثل المجموعتان ارادة عدم التدخل واحترام القانون الدولي والحوار الثنائي والاقليمي بهدف التسوية المنازعات . هذه هي كونتاد ورا ، وهذه هي امريكا اللاتينية والكاريبي وتلك هي رسالتهم السلمية ، الرسالة تقول ان اقليمنا ليس على استعداد لأن يقف مكتوف اليدين في مواجهة التدخل الاجنبي واستعمال القوة . هنا تكمن قوة كونتاد ورا ، هنا تكمن قوتنا .

وتتهدى مبادرة كونتاد ورا بمبادئ واضحة وهو نغز الوضوح الذى يميز فهمها لأسباب أزمة امريكا الوسطى .

ولذا فان أساس المبادرة الواضح هو التسوية السياسية للنزاع عن طريق الحوار والتفاوض ، وعدم استعمال القوة او التهديد باستعمالها ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وحظر جميع انواع الوجود العسكري الاجنبي مهما كان شكلها في

المنطقة . انها الديمقراطية الداخلية وعدم استعمال أراضي شعب ما للعدوان على الشعوب الأخرى ، وضمان الأمن لكل بلدان المنطقة . انها تعدد النظم الاجتماعية والتعايش السلمي . ومع ذلك ، وعلى الرغم من ان الولايات المتحدة قد اعربت على الدوام عن حماسها لكونتادورا وتأييدها لها ، فان السياسة الامريكية القائمة على استعمال القوة في المنطقة هي في الأساس التي حالت دون تحقيق اتفاق عادل مشرف من شأنه ان يحقق السلام لمنطقتنا المضطربة .

وإذا لم تتغير الإرادة السياسية لحكومة الولايات المتحدة الحالية فيما يتعلق بنيكاراغوا ومنطقة أمريكا الوسطى ، فإن امكانيات التفاهم ستكون ضئيلة حقا . وإذا لم توافق الولايات المتحدة على استئناف الحوار الثنائي مع بلادي من أجل تطبيع علاقاتنا ، وإذا ما استمرت في رفض الحوار الجاد البناء مع نيكاراغوا ، ومحاولة فرض الشروط المسبقة لاستئناف هذا الحوار ، وإذا ما استمرت في محاولتها لإجبارنا على قبول المرتزقة كشركاء في التفاوض ، ولحل جمعيتنا الوطنية التي انتخبناها مؤخرا بكل حرية ، ولو اصرت على ان تضغط علينا بمرتزقتها وعلى الاطاحة بحكومتنا في نهاية المطاف ، ولو استمرت في سياستها لمقاطعة كوندورا ، فإن يكون هناك سلام في أمريكا الوسطى .

ومادامت الولايات المتحدة تواصل الاصرار على تجاهل محكمة العدل الدولية ، ومادامت تصر على ان القانون الدولي ماهو إلا أداة تستخدم على نحو انتقائي ووفقا لمصالحها الشخصية ، فإن شعوب أمريكا الوسطى ستستمر تعاني العواقب .

واكرر موقفنا بان تسوية الصراعات في أمريكا الوسطى ينبغي بالضرورة ان تشمل تحقيق التفاهم بين حكومة بلادي وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ذلك التفاهم الذي يجب ان يضع - في المقام الاول - حدا لحرب العدوان الوحشية التي فرضت على نيكاراغوا وبطبيعة الحال ، ينبغي ان ينطوي هذا التفاهم منطلقا على التزام رسمي من جانب تلك الحكومة بان تنهي سياسة الحرب التي تنتهجها ضد امتنا وان نكف عنها في المستقبل .

كما أكد من جديد موقف نيكاراغوا المتمثل في انه من اجل نزع فتيل التوتر والصراع في أمريكا الوسطى ، لابد من انهاء جميع اشكال الوجود العسكري الاجنبي في المنطقة ، وتفكيك القواعد العسكرية الاجنبية ، وسحب جميع القوات الاجنبية والمستشارين العسكريين ، وحظر المناورات العسكرية الاجنبية . ومن الحتمي ان تصبح منطقة أمريكا الوسطى منطقة سلام خالية من جميع اشكال التدخل والوجود العسكري الاجنبي .

أود ان اؤكد مرة اخرى اصرار شعبي وحكومتني على مواصلة السعي من اجل السلام ، لكن حتى يتسنى تحقيق ذلك ، ينبغي ان نؤكد على حقنا كأمة وكشعب في

السعي من اجل الحصول على الوسائل العسكرية اللازمة لكفالة الدفاع الفعال عن سيادتنا وسلامتنا الاقليمية وحقنا المقدس في الحياة وتقرير المصير .
ان نيكاراغوا لم تكن عاملا مزعزا للاستقرار في امريكا الوسطى ، فنيكاراغوا ليست هي التي تنتهك القانون الدولي ، ونيكاراغوا ليست هي التي تعوق عملية كونتاد ورا . ونيكاراغوا لم تقم لهجوم على جيرانها . وليست نيكاراغوا هي التي تشن الحرب على الولايات المتحدة . ونيكاراغوا ليست هي التي تعلن الحظر الاقتصادي او تتخذ التدابير القسرية ضد الولايات المتحدة او اي بلد اخر ونيكاراغوا ليست هي التي تزرع الالغام في موانئ الولايات المتحدة او اي بلد آخر . ليست نيكاراغوا هي التي تنشر كتيبات الارهاب وتنفذها من اجل اغتيال الزعماء السياسيين او البطش بالمدينين الابرباء في أي بلد .

لقد كانت نيكاراغوا هي التي لجأت الى محكمة العدل الدولية من اجل اداة السعد وان الامريكي . لقد كانت نيكاراغوا هي التي لجأت الى مجلس الامن لقد كانت نيكاراغوا هي التي ابدت موثقا مرنا على الصعيد الاقليمي فيما يتعلق بالتفاوض والتسوية السلمية للنزاعات .

لقد ايدت نيكاراغوا على نحو بناء مجموعة كونتاد ورا وسعت الى تعزيزها ونيكاراغوا هي التي سعت الى الحوار الثنائي والاقليمي من اجل حسم المشكلات ونيكاراغوا هي التي اقترحت د وريات مشتركة في الممر والبحر والجو مع البلدان المجاورة ووضحت استعدادها التام لكي تقيم - بالتعاون مع جيرانها - مناطق امن معاينة تحت اشراف دولي في مناطق الحدود من اجل منع زيادة تدهور الحالة عما هي عليه ونيكاراغوا هي التي تسعى د ون ككل لاستئناف المحادثات الثنائية مع الولايات المتحدة بهدف تطبيع علاقاتها مع ذلك البلد على اساس من التعاون المتبادل .

ان نيكاراغوا لاتزال كالعهد بها - على استعداد المسلم ، وهي تواصل تأكيد رغبتها في السلم . ونحن مازلنا نعلن استعدادنا للسعي من اجل ايجاد صيخ وآليات ثنائية في اطار كونتاد ورا الموفاة بأسمى تطالعات شعوب امريكا الوسطى ألا وهو السلم .

واود أن اكرر النداء الذى وجهه الرئيس دانيال اورتيغا سافيدرا رئيس نيكاراغوا الى الرئيس ريغان من فون هذه المنصة السامية في ٢١ تشرين الاول / اكتوبر الماضي :

" ولهذا فان نيكاراغوا تناشد حكومة الولايات المتحدة من فوق هذه المنصة السامية ان تلتزم بصدق بالمعايير المجسدة في الميثاق بشأن التعايش السلمي بين الدول وأن توقف سياساتها العدوانية ضد نيكاراغوا ، وان تعلن في هذه الذكرى ما اذا كانت مستعدة لاحترام سيادة بلد صغير وحقه في تقرير المصير ، وما اذا كانت مستعدة للالتزام بالقرار المؤقت الذى اتخذته محكمة العدل الدولية بتاريخ ١٠ أيار / مايو ١٩٨٤ والاعتراف باختصاص تلك الهيئة الدولية ، وما اذا كانت مستعدة لوقف الحرب ضد نيكاراغوا وعلان السلام".

(A/40/PV.42 ، ص ١٦)

ونحن ، نناشد تلك الدولة العظمى ان تبرهن على انها عندما تتكلم ، فانما تتكلم عن السلام لا الحرب ، وانها تتكلم عن التفاهم لا المجابهة ، وانها تتكلم عن الاحترام المطلق للقانون الدولي .

ان نيكاراغوا تقف هنا على اهبة الاستعداد لايجاد سبل التفاهم راغبة في مواصلة القتال من اجل السلام اما هناك في نيكاراغوا ، فستستمر في القتال دفاعا عن حقنا الاساسي في الحياة دفاعا عما نعتبره عدلا وديمقراطية . وسنواصل دفاعنا عن نموذجنا للتححرر . وسنحافظ على سياسة عدم الانحياز التي ننتهجها . اننا سنستمر في الدفاع عن قضية السلام العالمي وفي تأييدنا للشعب الفلسطيني والشعب الناميبي وشعب جنوب افريقيا وجميع شعوب العالم التي تقا تل من اجل تقرير المصير . كما سنستمر في نيكاراغوا في بناء المدارس والمراكز الصحية . والتعاونيات وسنواصل توزيع الاراضي على الفلاحين ، وسنستمر في الدفاع بد ما لنا وبعرقنا عن حقنا في السلم والعدالة والحرية واللجوء الى القانون الدولي . وسنستمر في نضالنا من اجل شعبنا ومن اجل احترام مبادئ هذه المنظمة .

ونحن على يقين من اننا لسنا وحدنا في هذا النضال ؛ وان مبادئنا هي نفس مبادئ جميع اعضاء هذه الجمعية . فنحن لدينا اليقين التاريخي بان التعقل والاعتدال والقانون ستسود فوق القوة واللاعقلانية . ونحن على يقين من أن السلام في امريكا الوسطى سيصبح حقيقة واقعة في يوم ما .

السيد مويبا - بالينسيا (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : السيد
الرئيس ، اود في مستهل كلمتي ان اعرب عن ارتياح وفدى لرؤيتكم ترأسون اعمالنا
باقتدار عهدناه فيكم على مدى حياتكم الدبلوماسية الباهرة النجاح .
واود ، باسم المكسيك حكومة وشعبا ، ان اعرب عن عميق تضامننا مع كولومبيا
حكومة وشعبا على اثر انفجار بركان نيفادو دل رويس وما ترتب عليه من آثار مفرجة .
والشعب المكسيكي الذي لم تندمل بعد جراحه الناجمة عن زلزال الشهر الماضي يتعاطف
بشدة مع شعب كولومبيا في معاناته . وقد قدمت حكومتي بالفعل للمنطقة المنكوبة كل
مساعدة ممكنة . واننا على ثقة من ان كولومبيا حكومة وشعبا ستجتاز تلك المحنة المبررة
بما ابدته دوما من قول وكرامة .
هذه هي السنة الثالثة على التوالي التي تدرس فيها الجمعية العامة الحالة في
امريكا الوسطى ، مما يدل على اهتمام المجتمع الدولي العميق بوجوب حل الصراعات التي
تفصل بين شعوب تنحدر من اصل واحد عن طريق المفاوضات الدبلوماسية .
وقد انقضى عام منذ ان اتخذت الجمعية العامة بتوافق الآراء القرار ٤ / ٣٩ . وفي
ذلك القرار احاطت الجمعية العامة علما بوشيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في
امريكا الوسطى باعتبارها الصك القانوني الرئيسي لوضع اسس التعايش في المنطقة وحثت
حكومات امريكا الوسطى الخمس على تعجيل مشاوراتها مع مجموعة كونتادورا بهدف الانتهاء
من عملية التفاوض بالتوقيع في وقت مبكر على تلك الوشيقة . وحثت ايضا جميع الدول ،
ولا سيما تلك التي لها روابط بالمنطقة ومصالح فيها ، على ان تتقيد على نحو كامل بمقاصد
ومبادئ وشيقة كونتادورا . وهكذا اعربت الجمعية العامة عن التأييد العالمي والمطلق
لمبادرات السلم التي تضطلع بها مجموعة كونتادورا .
وقد اصطدم السعي من اجل التوصل الى اتفاق اقليمي فيما بين حكومات امريكا
الوسطى بعقبات شتى ، ولمس المجتمع الدولي ان مبادرات السلم تقوم في ظل خلفية
من الحوادث وأعمال التدخل والتهديدات والاضغوط والاجراءات الانتقامية التي

اكتنفت المنطقة على مدى الأشهر الاثنى عشر الماضية . وبالمثل ، فان سياق التسلح والوجود العسكري الاجنبي وانشطة القوى التي تستهدف الاطاحة بالحكومات القائمة على اساس شرعي ، اعاقت بوضوح الانفراج الاقليمي .

وجنبا الى جنب مع اعلانات حسن النوايا ودعم التدابير الدبلوماسية ، اضطلع بأنشطة تتنافى مع روح تلك المبادرات وتقوض فضلا عن ذلك السلم في المنطقة وتعوق اعتماد اتفاقات توفيقية بين الدول .

وفي عام ١٩٨٥ ، لاح خطر شديد بحدوث فراغ سياسي بسبب تجميد ، وان لم يكن بشكل نهائي ، مختلف قنوات الحوار التي فتحت بصبر واثارة في عام ١٩٨٤ . وبالإضافة الى الصعوبات التي تواجهها عملية كوندور ، لاسباب لا تبرر دائما وقف عملية التفاوض الشاملة ، توقف حوار مانزانيليو بين حكومتي الولايات المتحدة ونيكاراغوا . وفي الوقت نفسه واجه الحوار الذي يستهدف وضع حد للصراع المسلح في السلفادور وعقبات جديدة أدت الى وقفه .

وفي ضوء تلك الخلفية من الصعوبات العامة ، واصلت مجموعة كوندور جهودها للتفاوض بشأن اتفاق اقليمي للاستجابة للاهتمامات الاساسية لحكومات السلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس . ووجهت الاجتماعات العديدة المعقودة هذا العام لبلوغ تلك الغاية ، غير ان بعض العوامل الدخيلة على مجموعة كوندور - والتي اشرت مع ذلك على انشطتها - هددت بالحيلولة دون احراز اي تقدم ملموس . وفي حزيران/يونيه الماضي تعاضمت الحاجة الملحة الى التفاوض نظرا لتدهور العلاقات الثنائية بين كوستاريكا ونيكاراغوا نتيجة لعدد من حوادث الحدود .

ونظرا لتردى الحالة في المنطقة بشكل خطير ومطرد ، قررت مجموعة كوندور اعطاء دفعة جديدة لأنشطتها الدبلوماسية ، ومن ثم اجتمع وزراء خارجية بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك في ٢١ و ٢٢ تموز/يوليه من هذا العام واتفقوا على مجموعة من التدابير المترابطة وسلموا بأن حل ازمة امريكا الوسطى يقتضي العمل على مختلف المستويات . وفضلا عن اعلان العزم على تنشيط المفاوضات بشأن وثيقة كوندور وادعت حكومتا كوستاريكا ونيكاراغوا

الى بدء حوار بهدف التوصل الى حلول فعالة ودائمة لتخفيف حدة التوترات في منطقة الحدود بين البلدين ، وذلك في اطار عملية التفاوض التي تنادى بها مجموعة كونتادورا . وبالمثل ، سلم مرة اخرى بأن الحوار والتفاهم بين حكومتي الولايات المتحدة ونيكاراغوا يشكلان عاملا هاما في الجهود الرامية الى اشاعة الهدوء في المنطقة .

وفيما يتعلق بوثيقة كونتادورا اضطلع على مدار العام بمهمة شاقة ومعقدة بهدف تضييق الخلافات وتلمس نقاط اتفاق جديدة فيما بين حكومات امريكا الوسطى ، وبفضل العمل المكثف تسنى ، في ١٢ و ١٣ ايلول /سبتمبر ١٩٨٥ ، تسلم حكومات امريكا الوسطى مشروعا نهائيا لوثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في امريكا الوسطى .

وتتضمن تلك الوثيقة تعليقات مقدمة من حكومات امريكا الوسطى ذاتها ، فضلا عن مقترحات ترى مجموعة كونتادورا انها تشمل اتفاقات عادلة ومنصفة . وهي مجموعة متسقة ومنسقة من الالتزامات تتيح امكانية ارساء اساس التعايش السلمي على المدى الطويل في مناخ من الثقة السياسية وحسن النية .

اما الهدف الاساسي المنشود من التوصل الى اتفاق شامل فيتمثل في الوفاء التام بمتطلبات الاستقرار والتعاون في المنطقة في اطار علاقات تقوم على اساس معايير التعايش الدولي والاعتراف بالمصالح المشروعة لكل الدول .

ان ما يتعرض للخطر في امريكا الوسطى هو شرعية مبدأى تقرير المصير وعدم التدخل وبعد التقيد بدقة بالغة بهذين المبدأين الشرط الاساسي الادنى الذى لا غنى عنه للتغلب على الأزمة .

وتسلم وثيقة كونتادورا بأن السلم لا يكمن فحسب في تسوية المنازعات بين دول المنطقة وانما ايضا في تحقيق الاستقرار الداخلي على اساس التعددية وتعزيز المؤسسات الديمقراطية وتشجيع عمليات المصالحة الوطنية الحقيقية في الحالات التي تشيع فيها الفرقة العميقة في المجتمع واجراء انتخابات واحترام حقوق الانسان وحمايتها .

وكما هو معروف ، كان هناك بندان في محور المفاوضات الجارية في الاسابيع الاخيرة هما : سباق التسلح والمناورات العسكرية الدولية .
 وفيما يتعلق بالمسألة الاولى اعترفت وثيقة الاهداف منذ عام ١٩٨٣ بضرورة وقف سباق التسلح بجميع اشكاله . وكما نتذكر ، كان موضوع تخفيض الاسلحة وتحديد ها جزءا من المفاوضات وتضمنته النسخة المنقحة من وثيقة كونتادورا المؤرخة في ٧ ايلول /سبتمبر ١٩٨٤ . وينبغي الا نغفل ان النهج الذي اقترحه مجموعة كونتادورا تضمن الجوانب المختلفة اللازمة في امريكا الوسطى ، وبالتالي فان الالتزامات المحددة لا يمكن النظر فيها بمعزل عن الالتزامات الاخرى . ان كل الاتفاقات في مجال الامن هامة ، لا لمجرد دلالتها المحددة بل ايضا لعلاقتها بالمجموع سواء من حيث جوانبها العملية او من حيث دخولها حيز التنفيذ في وقت واحد .

وطى سبيل المثال ، تشير وثيقة كونتادورا بوضوح تام الى القوات غير النظامية التي تعتبر احد الجوانب الاساسية لازمة امريكا الوسطى ، وقد نصت على تحديد مجموعة من الالتزامات المحددة تحديدا دقيقا وكاملا لمنع تقديم اى شكل من اشكال الدعم لقوات من ذلك النوع .

وتعني الالتزامات التي تتحملها الاطراف المعنية بأنه سيوضع حد للانشطة التي تقوم بها تلك القوات باستخدام اراضي دولة ما للقيام بأنشطة زعزعة الاستقرار ضد دولة مجاورة ، وهو ما قد يؤدي الى القضاء على احد المصادر الرئيسية المسببة للتوتر في المنطقة .

وكان الوجود العسكري الاجنبي ، بوصفه عاملا ضارا يسهم في الصراع الاقليمي ، من بين الاهتمامات الرئيسية التي شملتها المفاوضات منذ عام ١٩٨٣ . ومن هنا تنشأ ضرورة التوصل الى اتفاقيات في مجال المناورات العسكرية والقواعد والتسهيلات والمستشارين العسكريين الاجانب . ولا يمكن ان نتجاهل حقيقة انه بينما تصاعد سباق التسلح قد تزايد الوجود العسكري الاجنبي ايضا . لقد لاحظنا في مناسبات عديدة تركزا

للقوات لم يسبق له مثيل في المنطقة والقيام بالمناورات العسكرية بصورة تكاد تكون مستمرة ، واقامة بنهية اساسية يمكن ان تستخدم للقيام بعمليات عسكرية واسعة النطاق مما يؤثر على التوازنات الاستراتيجية ويزيد من الريبة والشك ويكبح اية روح للتوفيق .

ان تأييد البنود ال ٢٢ التي كبرت الاشارة اليها لاتفاقية كونتادورا يعني منع الوجود العسكري الاجنبي وحماية المنطقة من اثار المواجهة بين الشرق والغرب . وتعزيز الامن الاقليمي الحقيقي ، كما يعني ان الهدف من الغاء ذلك الوجود هدف عام ينطبق في جميع الحالات وليس موجهها على سبيل الحصر ضد دولة محددة في حين يسمح باستثناءات في حالة دول اخرى .

وتتماشى اقتراحات مجموعة كونتادورا مع ذلك الاهتمام الاساسي ، ولهذا السبب وبغية الحفاظ على توازن معقول للقوات في المنطقة فان الاقتراحات تربط بين منع المناورات الدولية التي تشترك فيها قوات مسلحة اجنبية في اراضي دول امريكا الوسطى ، وبين بدء العمل بالحدود القصوى للتسلح المتفق عليها بين الاطراف .

ومن المؤكد ان الجهود التي بذلتها مجموعة كونتادورا منذ عام ١٩٨٣ قد حققت نتائج ايجابية رغم الصعوبات التي واجهتها . وكنتيجة لعملها تأسست آلية للحوار والتفاوض ظلت قائمة طوال تلك الفترة . وعلاوة على توفير الحافز لاعداد الوثيقة وتسهيل الحل في اوقات مختلفة للحالات المؤقتة التي قد يؤدي تدهورها الى انتشار الصراع ساعدت مجموعة كونتادورا في توسيع نطاق توافق الراء الدولي حول المخاطر المتأصلة في الصراع في امريكا الوسطى وبالتالي الحاجة الى التوصل لاتفاق سياسي بين الاطراف بدعم من تلك الدول التي لها مصالح وصلات بالمنطقة .

لقد قدم المجتمع الدولي دليلا قاطعا على تأييده لتلك المبادرات السلمية . وخلال هذا العام ، فان تكوين ما يسمى بمجموعة المساندة التي تضم كلا من الأرجنتين واوروغواي والبرازيل وبيرو قد اظهر ان الحل السلمي لأزمة امريكا الوسطى الذي يقوم على اساس المبادئ التي توجه انشطتنا هو قضية تهمة امريكا اللاتينية . ومنذ ايام قليلة عقد في لكسمبرغ الاجتماع الثاني لوزراء خارجية البلدان الاعضاء في الاتحاد الاوروبي ، بما في ذلك اسبانيا والبرتغال ، ودول امريكا الوسطى ودول مجموعة كونتادورا .

واثبت عقد ذلك الاجتماع وما حققه من منجزات سلامة الموقف الذي دافعت عنه بلادنا ومفاده أن جذور الأزمة توجد في إطار مجتمع أمريكا الوسطى ذاته . ان الحالة الاقتصادية والاجتماعية لبلدان المنطقة ما فتئت تتردى ، وتبذل جهود قيمة ومهمة من اجل تحقيق الديمقراطية ولكن لن يتحقق تطور ثابت بغير اقرار السلم في المنطقة .

ان قوة مجموعة كونتادورا تكمن في انها تشكل ، استنادا الى المبادئ الاساسية للقانون الدولي ، محفلا مناسباً لمعالجة أزمة أمريكا الوسطى . والذين يتوقعون فشل المفاوضات التي تجريها مجموعة كونتادورا ، انما يتوقعون فشل الحل التفاوضي لأزمة أمريكا الوسطى . ونحن ندرك جيدا الاسباب التاريخية التي دفعت أربعة من بلدان أمريكا اللاتينية الى اتخاذ مبادرة أمريكية لاتينية لا سابق لها في تاريخنا الحديث . ونحن نؤكد اليوم سلامة مقاصد تلك المبادرة ومبادئها .

ولا يمكننا ان نقلل من اهمية ما انجز حتى الان . فقد اتاح التفاوض حول الوثيقة ، التوصل الى توافق في الآراء بشأن مجموعة واسعة من الالتزامات . وتقتصر المناقشة الجارية الآن على قضايا محددة . ونحن مقتنعون بضرورة استمرار المفاوضات وموقنون بإمكان التوصل الى تفاهم بشأن القضايا المعلقة .

للأسباب السابقة ، يسرني ان اعلم هذه الجمعية العامة ان المكسيك قد قررت ، بالاشتراك مع بنما وفنزويلا وكولومبيا ، ان تقدم مشروع قرار الى الجمعية العامة .

ويحث مشروع القرار ، الى جازب تكراره لمدى اهمية احترام المبادئ الاساسية للقانون الدولي في المنطقة ، حكومات أمريكا الوسطى على ان تواصل ، بمساندة مجموعة كونتادورا ، المفاوضات بشأن القضايا المعلقة بغية التوصل الى اتفاق يسمح بالتوقيع السريع على وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى ، وضمان دخولها حيز التنفيذ . ويحث مشروع القرار الدول ذات المصالح والصلات مع المنطقة ان تقدم دعمها الحازم لمبادرات السلم وان تمتنع عن القيام باى نشاط سياسي او اقتصادي او عسكري قد يهدد اهداف وثيقة كونتادورا .

ونحن على اقتناع بان اقرار السلم في امريكا الوسطى يقتضي ، الى جانب الاتفاق متعدد الاطراف والشامل الوارد في تلك الوثيقة ، حل النزاعات الثنائية وفي المقام الاول النزاعات بين الدول ذات الحدود المشتركة . ولا ينبغي للمفاوضات الاقليمية ان تترجم حل المشاكل التي تؤثر بصورة ملموسة على البلدان المتجاورة . ولذا يدعو مشروع القرار بلدان المنطقة ، في هذه الحالة ، الى الشروع في محادثات بهدف ايجاد حلول فعالة ودائمة بمساندة مجموعة كونتادورا .

وبالمثل ، يعرب مشروع القرار عن اقتناعنا بأن حل النزاعات الثنائية بين دول المنطقة ، والدول الاخرى ذات المصالح والصلات مع المنطقة يمكن ان يقدم اسهاما جوهريا في دعم مبادرات السلم . ولهذا السبب ، دعيت حكومتا الولايات المتحدة ونيكاراغوا الى استئناف الحوار الذي أجرته في ١٩٨٤ حتى يعطي التفاهم بين البلدين قوة دافعة كبيرة للمفاوضات الاقليمية . وذلك يتفق مع النداء الذي وجهه مجلس الامن نفسه باعتماده القرار ٥٦٢ (١٩٨٥) .

وبالمثل ، يربو مشروع القرار من الامين العام ، وفقا لقرارى مجلس الامن ٥٣٠ (١٩٨٣) و ٥٦٢ (١٩٨٥) ، ان يبقي المجلس على علم بشأن تطور الحالة في امريكا الوسطى وان يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والاربعين تقريرا عن تنفيذ قرارنا . واخيرا يقترح مشروع القرار ادراج هذا البند على جدول الأعمال المؤقت للدورة التالية .

ونحن مقتنعون بأن هذه الجمعية العامة ستقدم ، مرة اخرى ، تأييدها التام لمشروع القرار .

ان خطورة الحالة في امريكا الوسطى تقتضي عملا عاجلا . ويتعين وضع حد للعنف والتدمير اللذين يهددان تطور امكانيات التنمية في امريكا الوسطى . ومن الملح تلبية حاجات القطاعات الأوسع من السكان الذين تحولوا اليوم الى نازحين داخل بلدانهم وخارجها على السواء .

ولن يكون اللجوء الى القوة امرا مدانا في حد ذاته فحسب ، بل انه سيضر أيضا ، وربما بشكل لا رجعة فيه ، بالحالة في المنطقة .
وستواصل المكسيك بذل قصارى جهودها لضمان الا يحدث ذلك . ونؤكد فسي هذه المناسبة مجددا ارادتنا السياسية الحازمة على الاسهام في الحل السلمي لأزمة امريكا الوسطى .

السيد موشوتاس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مرة اخرى تنظر الجمعية العامة في البند المعنون " الحالة في امريكا الوسطى : الاخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين ومبادرات السلم " ، وهي مشكلة نشأت بسبب اوجه الظلم الاجتماعية والاقتصادية الداخلية الفادحة وما نجم عنها من نزالات في سبيل المشاركة السياسية الاجتماعية والاقتصادية في العمليات الديمقراطية في البلدان المعنية .

وقبل عامين ، اعتمدت هذه الهيئة الموقرة بتوافق الآراء القرار ١٠ / ٣٨ بشأن الحالة في امريكا الوسطى ، الذي أعاد فيه التأكيد على حق جميع بلدان امريكا الوسطى في حرية تقرير مستقبلها سواء في المجال السياسي او الاقتصادي او الاجتماعي ، وادانت اعمال العدوان المرتكبة ضد سيادة دول المنطقة واستقلالها وسلامتها الإقليمية . واعربت الجمعية العامة عن تأييدها الشديد لمجموعة كونتادورا وجهودها وحثتها على مواصلة بذل جهودها ودعت في الوقت نفسه دول المنطقة الى الامتناع عن اي عمل من شأنه ان يزيدها من سوء الحالة .

وفي العام الماضي ، اعتمدت الجمعية العامة ، بتوافق الآراء مرة اخرى ، القرار ٤ / ٣٩ الذي اعربت فيه عن تأييدها الراسخ لمجموعة كونتادورا وحثتها على مواصلة بذل جهودها وناشدت في الوقت نفسه كلا من حكومات امريكا الوسطى الخمس طس تعجيل مشاوراتها مع مجموعة كونتادورا بهدف الانتهاء من عملية التفاوض بالتوقيع في وقت مبكر على وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في امريكا الوسطى .

ومنذ اعتماد القرار ٤ / ٣٩ ، بذل أعضاء مجموعة كونتادورا جهودا كبيرة لارساء أساس الاستقرار السياسي والسلم اللذين تتوق اليهما جميع شعوب المنطقة . وقد اضطلع بعمل مجموعة كونتادورا في ظل خلفية تتسم بتزايد وقوع حوادث شائبة بين بلدان المنطقة ، كما يذكر تقرير الامين العام (A/40/737) ، في حين اخذت الحالة في التردى المطرد .

ونحن نعرب عن أسفنا لان المناخ السياسي السلمي اللازم لاجراء الحوار ومنع السلم ، لم يتوفر لسوء الطالع . ان التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ، وأعمال العنف والتخريب وانتهاكات حقوق الانسان وزعزعة الاستقرار والتدخلات الأجنبية ، تبدل جميعها على استمرار وزيادة حدة التوتر والمواجهة في امريكا الوسطى . ونتيجة لهذا ، اضطر مجلس الامن الى الاجتماع في آيار/مايو من هذا العام بناءً على طلب نيكارافوا لمناقشة الحالة الخطيرة التي نشأت في المنطقة لفرض حكومة الولايات المتحدة الحظر الاقتصادي على نيكارافوا .

وانتهت المناقشة الى اعتماد قرار مجلس الامن ٥٦٢ (١٩٨٥) ، الذي أكد من جديد ، في جملة أمور ، على الحق فير القابل للتصرف لنيكارافوا وحقية دول المنطقة في أن تقرر بحرية نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بناءً على أي تدخلات خارجية بجميع اشكالها ، أو أي تهديد . وفضلا عن ذلك ، طالب القرار أيضا جميع الدول أن تحجم عن القيام بأي عمل عسكري أو سياسي من أي نوع كان ضد أي دولة في المنطقة قد يعرقل تحقيق اهداف مجموعة كونتادورا . وفي رأينا ان الدعوة الموجهة الى حكومتها الولايات المتحدة الامريكية ونيكارافوا لاستئناف محادثاتها تتسم بأهمية خاصة . ومن ثم ، فانه مما يبحث على الاسف ان الحوار لم يستأنف بالرفم من دعوة لمجلس الامن العاجلة لاجراءه . ونحن نؤمن ايما نؤمن راسخا بأنه لا يمكن التوصل الى حل مشكلة امريكا الوسطى باستخدام القوة ، ولكن من خلال العطايات السلمية وحدها التي تؤدي الى تسوية سياسية شاملة على أساس ميثاق الامم المتحدة وقراراتها ومقرراتها .

كما ان اجراء الحوار فيما بين البلدان المعنية ضروري وينبغي ان يستهدف تدعيم العطايات الديمقراطية والتصدى للشرور الاقتصادية والاجتماعية التي تكمن فيها الاسباب الجذرية لمشاكل امريكا الوسطى .

ان مسألة التسوية السلمية للمنازعات بين دول امريكا الوسطى تتولاها مجموعة كونتادورا ، وهي مجموعة وساطة اقليمية اصيلة ، وتضطلع بمهمتها باتباع أمق تقاليد امريكا اللاتينية . وما يتلج صدورنا ، ان اقتراحات المجموعة التي ترمي الى وضع اطار للتعايش

والتعاون بين بلدان أمريكا الوسطى ، والتي تعرف بوثيقة كونتادورا ، قد حصلت على تأييد واسع النطاق في المنطقة وفي مناطق أخرى . ونحن نعرب عن اعتنائنا لحكومات بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك ، وكذلك لمجموعة الدعم التي تتألف من الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وسيرو لجهودها البناءة والمستمرة من أجل التوصل الى تسوية تفاوضية لمشاكل أمريكا الوسطى .

منفضل مبادرة مجموعة كونتادورا تفادينا حتى الان حدوث انفجار كبير في منطقة حساسة من مناطق العالم تحف بها المخاطر وأعمال التدخل ، كما أن الامم المتحدة سجلت نقطة حاسمة في القبول العالمي لعطية كونتادورا .

ونحن نعلم أن حل مشاكل أمريكا الوسطى ليس من السهل التوصل اليه ، وهناك حاجة ليزد الجهود الدبلوماسية المكثفة لوضع حد حاسم للعنف والتدخل الاجنبي بمختلف اشكاله . ولكننا نعرف ايضا ان اهداف جميع الدول في المنطقة مشتركة . ومن ثم ، فان اكثر المهام الحاحا في هذه اللحظة تتمثل في تهيئة ظروف السلم التي يمكن في ظلها تحقيق التطلعات المشروعة لدول أمريكا الوسطى ، بما في ذلك رفيتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية . ان وحدة الصير والتطلعات لشعوب أمريكا الوسطى ، والتزام جميع الدول بعدم تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر ، من الامور التي تتسم بالاهمية القصوى وينبغي ان تسو على جميع الاهتبارات قصيرة النظر .

ومجموعة كونتادورا مؤهلة تماما للاسهام في تحقيق هذه الاهداف السامية ولذلك فنحن نؤيد بقوة جميع الجهود السلمية التي قامت بها تلك المجموعة . وقد رحبنا باجتماع مدريد لوزراء خارجية بلدان كونتادورا الاربعة ، وفي نفس الوقت ، نرحب بعقد اجتماع ثان في لكسمبرغ هذا الشهر بين وزراء خارجية الدول الاعضاء في الاتحاد الاوربي ، ووزراء خارجية أعضاء مجموعة كونتادورا ، ووزراء خارجية دول أمريكا الوسطى المعنية مباشرة بالمشكلة .

وتمثل المشاورات والمفاوضات التي ترمي الى التوصل الى تسوية سلمية للنزاعات ، الشرط السابق الذي لا فني عنه لتحقيق مقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة ، وتشكيل الأساس الذي ترتكز عليه آمال البشرية اذا ارهد اقامة عالم يخلو من ويلات الحرب .

وينبغي ان تظهر جميع البلدان داخل وخارج المنطقة ، باخلاص ومشكل مطلق ، احتراماً متكافئاً لسيادة دول المنطقة واستقلالها وسلامتها الاقليمية ووحدتها ، فضلاً عن التزامها العارم بالهدأ الاساسي القائل بأن هذه الدول لها حقها الثابت في أن تختار بحرية نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بنأى عن أى تدخل* .

السيد طوسون - فلوريس (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

للسنة الثالثة على التوالي ، تدرج الجمعية العامة للأمم المتحدة على جدول أعمالها البند الخاص المعني بالحالة في أمريكا الوسطى . وخلال هذه الفترة درست هذه المسألة باستفاضة ليس فقط في الجمعية العامة بل وفي عدة هيئات اخرى لمنظمتنا ، ولا سيما مجلس الامن . وقد كانت المسائل المتصلة بالمنطقة محل بحث ايضاً في الوكالات المتخصصة لمنظومة الامم المتحدة وكذلك - وهذا جدير بالملاحظة - داخل منظمة الدول الأمريكية . وقد مرت اربعة وعشرون شهراً منذ أن نظرت هذه الهيئة في هذا الموضوع الطروح طيناً لأول مرة ، وهو بند ما زال يحظى بالاهتمام الكبير من جانب المجتمع الدولي بأسره .

وقد يوردى فحص سجلات منظمتنا بأى مراقب فير مدقق الى ان يظن أن دور منظمتنا ينحصر الى حد كبير في توفير سرح للنقاش العالمي بدلاً من الاضطلاع بدورها كأداة فعالة في تعزيز السلم في الاقليم . بيد أن توضيح هذه الحالة يكمن في الجهود النشطة التي تبذلها بلدان المنطقة ذاتها من أجل التوصل الى حل سلمي شامل وطادل ودائم لمشاكل المنطقة التي نواجهها جميعاً ، لكن أثرها المباشر والخطير والغوري يعود عليها فسي المقام الأول .

ولا جدال في ان الحل الدائم صعب المنال ، ولكن لدينا من المبررات لكي نأمل في أن يصبح الحل الدائم حقيقة واقعة فسي المستقبل القريب . وهذه هي الغاية النبيلة التي ترمي اليها مجموعة كونتادورا .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد شاه نواز (باكستان) .

وسوف اوجز في تعقيبي على انجازات مجموعة كونتادورا والتي وان كانت لم تتحقق الا جزئيا حتى الآن ، فانها اصبحت تتم بالاهمية بالفعل . وكل صراحة ، ينبغي أن يقال ان العمر الذي كان متوقعا لتلك المبادرة ، طبقا للاراء التي ارب عنها في صورة فير رسمية واحيانا بصورة شبه رسمية ، لم يكن ليتعدى شهرين ، ورغم هذا فقد برهنست مجموعة كونتادورا على قدرة ملحوظة على البقاء ، وقد يكمن سر هذا الصمود في حقيقة هي ان مجموعة كونتادورا استطاعت ان تستكشف على اوسع نطاق ، جوانب عديدة لمختلف البدائل الطموسة اللازمة للتوصل الى تسوية تفاوضية في امريكا الوسطى . وقد تجاوزت جلسات العمل المختلفة مجرد التبادل والخطب الرنانة ، واصبحت الأفكار المطروحة للمناقشة تمثل جزءا من المنهج الطموح للغاية الذي يتسم بالاصالة والذي وجد تمهيرا له في الصفحات المتتالية لوثيقة كونتادورا المنقحة .

وبالرغم من أن النقط الهامة ما زالت معلقة دون حل ، فقد لا يكون من قبيل التكرار أن نؤكد بأن جهود مجموعة كونتادورا ما زالت تتميز بنفس الاستعداد المبدئي لمعالجة المشاكل بكل تفاصيلها ، واستعراض العديد من البدائل الممكنة وتضييق الشفرات تدريجيا بين المواقف المتناقضة .

ان الثقة التي يشعر بها وفدى والتي يشاطرها مع الكثيرين بشأن اهمية الجهود التي تبذلها مجموعة كونتادورا تظهر في انشاء مجموعة دعم كونتادورا هذا العام . والبرازيل هي عضو في هذه المجموعة ، بالاضافة الى الأرجنتين وأوروغواي وبيرو ، وهي تؤمن ان هذه المبادرة الاضافية التي تبذلها بلدان امريكا اللاتينية والتي تسمح لها بتتبع التطورات الجارية في امريكا الوسطى عن كثب ، هي تعبير عن الثقة التي تتحدث عن نفسها .

وفي اطار الاحتفال بالذكرى الاربعين لتأسيس الامم المتحدة ، يمكن للجمعية العامة ان تتخذ في هذه الدورة خطوة هامة هي تجديد تأييدها ، بروح من الوحدة والتضامن والتوفيق ، للجهود الجارية بشأن مستقبل امريكا الوسطى .

ان تأييد الجهود التي تبذلها مجموعة كونتادورا بشكل التزاما مجددا من الجمعية العامة بحق جميع بلدان امريكا الوسطى في السيادة والاستقلال السياسي ، والاحترام التام لمبادئ القانون الدولي وصيغة خاصة الجدا الذي ينص على انه ينبغي للدول ان تمتنع في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لاية دولة ، والجدا المتعلق بعدم التدخل في الشؤون التي تندرج تحت الولاية المحلية لاية دولة . وهذه المبادئ منصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة وفي ميثاق منظمة الدول الامريكية .

واسمحوا لي ان أقول مرة أخرى ان اية محاولة لفهم الازمة الراهنة في امريكا الوسطى ولايجاد حلول لها ينبغي ان تأخذ في الاعتبار الجوانب الحالية والتاريخية المعقدة في المبادئ الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية . ومع ذلك يرى وفدى ان الاوضاع في المنطقة ليست قضية مواجهة بين الشرق والغرب ولا ينبغي لها ان تصبح كذلك .

ويتفق وفدى ان الدبلوماسية ستجيب التعنت واستخدام القوة ، وان التعقل وطلب الحلول السلمية سوف يسومان فوق البدائل العاطفية أو المانوية . ونحن مستعدون للعمل من أجل هذا الغرض .

السيد باز أفيري (اوروفواى) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ان اوروفواى لكونها بلدا في امريكا اللاتينية ، تشعر بقلق عميق ازا" الحالة السائدة في امريكا الوسطى ، هذه الحالة التي جعلت تلك المنطقة مهددا للتوتر وساحة للعنف المستمر الذين يعرض السلم والامن الدوليين للخطر .

وتتعاطف اوروفواى تعاطفا عميقا مع الشعوب الشقيقة في امريكا الوسطى في معاناتها والآلامها ، وتعتبر ان مسؤوليتها الادبية الحتمية هي ان تساهم في تحقيق احترام سيادة تلك الدول وحق شعوبها في تقرير المصير وتحقيق تسوية شاملة وعادلة وشرف ودائمة لجميع الاطراف المعنية في المشاكل الخطيرة التي تحيق بالمنطقة .

ولهذا ، انضمت حكومة اوروفواى الى حكومات الأرجنتين والبرازيل وبيرو في انشاء مجموعة دعم لمجموعة كونتادورا ، وذلك اصرارا منها على دعم الأنشطة الرامية الى احلال السلم التي تقوم بها تلك المجموعة التي تشكل من حكومات بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك . وتهدف جهود تلك المجموعة الى وضع صيغ تفاوضية تؤدي الى سلم دائم ووطيد في المنطقة ، كما تحظى جهودها بتقديرنا العميق .

وتعتبر اوروفواى ان العمل الذي تقوم به مجموعة كونتادورا والساعدة التي تقدمها مجموعة الدعم لها يشكلان أكثر التعبيرات اصالة عن الارادة السياسية لأمريكا اللاتينية وقدرتها على القيام بالجهود المتضافرة لكي تتناول من جانبها مشاكلها الاقليمية .

ولذا ، فان اوروفواى على اقتناع بأن هذا هو الاسلوب الاصيل للتوصل الى حل للأزمة في امريكا الوسطى ، وان الوحدة الراسخة في المنطقة والمتصلة بالجهود التفاوضية والمبادرات السلمية التي تقدمت بها مجموعة كونتادورا يمكن وحدها أن تحقق اهداف الاستقلال وتقرير المصير والمساواة القانونية والتعايش السلمي والعدالة والتضامن والتكامل والتي طالما طمحت اليها شعوب امريكا اللاتينية والتي تمثل لها اهدافا تاريخية لم يعتورها تغيير .

وبالتالي فان اوروفواى على اقتناع بأن المسؤولية الاساسية عن تحقيق السلم والاستقرار السياسي في امريكا الوسطى وتدعيمها تقع على كاهل شعوب المنطقة وحكوماتها

وحدها ، وتدخل في اطار اختصاصها السيادي وحدها . وينبغي ان يمثل هذا الأمر الأساس الراسخ لأي حل لمشاكل أمريكا الوسطى ، ومع ذلك يجب ان يوضع في الاعتبار ان استمرار الازمة بما ينطوي عليه ذلك دوما من خطر التفاقم ، قد يؤدي الى نزاع أوسع نطاقا يؤثر ليس فقط على دول ذلك البرزخ ، ولكن على المنطقة بكاملها ونصف الكرة بأكمله .

وطلاوة على هذا ، فان مجرد استمرار الازمة يؤدي بالفعل الى تفاقم الحالة ، مما ينقص من امكانية تحقيق التسوية السياسية الشاملة طالما ينعكس المرض المزمن قوى الجسم .

ولذلك ، فمن المهم للغاية التوصل الى اتفاقات بين البلدان التي تتحمل مسؤوليات مباشرة أو غير مباشرة من الحالات الحرجة السائدة ، ومن استمرارها وتفاقمها ، وذلك — أولا — بغية تفادي حالة يمكن فيها أن يتحول النزاع الاقليمي الى نزاع بين الشرق والغرب ويحول المنطقة الى قطعة على رقعة الشطرنج الدولية ، وثانيا ، بغية ازالة عناصر سوء التفاهم والمواجهة ، وتوطيد اسس ايجاد مجتمع اصيل للامم في أمريكا اللاتينية توحده الجذور المشتركة وبمبش ليس فقط في سلم ، وانما يحقق ايضا التكامل الاقتصادي الحقيقي باحباره اداة فعالة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

لقد أشرت الى الاتفاقات المعقودة بين الاطراف المعنية والتي هي ثمرة الحوار والتفاوض هذه هي الوسائل التي تسعى اليها مجموعة كونتادورا وتدافع عنها ، وأوروغواي تؤيد هذه الوسائل تأييدا كاملا . ان الحوار والتفاوض اللذين يستبعدان القوة هما افضل السبل للتوصل الى ايجاد حلول للنزاعات . وينبغي للحوار والتفاوض ان يؤدي الى ايجاد الحلول بالتعاون جميع الدول سواء الدول الواقعة داخل المنطقة أو الدول المعنية في خارجها . فلا بد أن يمكن الحوار والتفاوض من تحقيق اتفاق متوازن وعادل ودائم يمثل الأساس القانوني للتعامش بين جميع دول أمريكا الوسطى بوفام ، على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل الاجنبي والثقة السياسية وحسن النية .

ان أى حل من هذا النوع لا يمكن أن يتحقق الا من خلال الاحترام المطلق لمبادئ القانون الدولي ، وخصوصا مبدأ عدم التدخل والحق في تقرير المصير ، الذى يقضي بأن يمارس كل شعب حقه في أن يختار بحرية ودون ضغوط خارجية نظامه الاقتصادى والاجتماعى والسياسى الذى يرى انه افضل ما يليه صالحه عن طريق مؤسسات تمثل الارادة الحقيقية للشعب .

وفي هذا الصدد ، فان أوروفواي على اقتناع بأن وثيقة كونتادورا للمسلم والتعاون في امريكا الوسطى تعتبر الاداة القانونية الثلاثة ، التي سيمثل ابرامها والتوقيع طيها وسيلة تمكن من ارساء الالتزامات السياسية الأساسية التي من شأنها أن تؤدي الى هذا الحل الاساسي .

فبر أن الحل يعنى التدخل الخارجى العلني أو السستروآفة الارهاب التسي يتعين ازالتها من المنطقة — ويتطلب هذا علاج اسبابه ، التي تضرب بجذورها في الظلم الاقتصادى والاجتماعى وفي عدم امكانية حصول السواد الأعظم من السكان على أبسط مزايا الحضارة والتقدم وعدم مشاركتهم في العطايا السياسية .

ولا بد لنا من أن نتذكر بأنه من غير الممكن تخيل أى حل حقيقي دائم دون الاحترام التام وغير المشروط والفعال لحقوق الانسان . ويتطلب الحل الحقيقي والدائم كذلك توطيد وتدعيم النظم التمثيلية والتعددية القائمة على المشاركة ، أى بعبارة أخرى ، النظم الديمقراطية الحقيقية ، في جميع بلدان المنطقة .

ان ازمة امريكا الوسطى لها جانبان ، جانب اقتصادى وجانب سياسى . وخطورتها تعني كما رأى وزراء خارجية مجموعة كونتادورا وكذلك وزراء خارجية مجموعة ليما للدعم ، انه لا بد من أن يتم في وقت واحد احراز تقدم في احلال السلم وتخفيف حدة التوتر السياسى من ناحية ، وتحقيق الانتعاش الاقتصادى من ناحية اخرى .

وفي ظل هذه الاحتمالات ، فان أوروفواي ، التي تتسك بتقاليدنا القائمة على احترام مبادئ ميثاق الامم المتحدة ، وبالتزاماتها بوصفها عضوا في منظمة الدول الأمريكية ، تكرر استنكارها واسفها للجزايات الاقتصادية التي فرضتها حكومة الولايات المتحدة على

نيكارافوا ، والتي من شأنها أن تقوض الجهود الرامية الى احلال السلم ، التي تبذلها
مجموعة كونتادورا .

وبالمثل ، نود أن نكرر في هذا المحفل العالمي ندائنا القوي والعاجل لاستئناف
الحوار الثنائي في مانزانيلو . فالحوار بين الرجال والشعوب والحكومات يعتبر دائما الوسيلة
المتحضرة لتسوية الخلافات . فليس هناك ما يمكن خسارته في هذه العطية ، بل يمكن كسب
كل شيء من أجل المنفعة المتبادلة ، وهي في هذه الحالة منفعة المجتمع الدولي كله .
وختاما ، فان اورفوای ، تسكا منها بحبها التقليدي للسلم ، تلتزم مع العديد
من الدول الشقيقة بدعم جهود مجموعة كونتادورا ، وتدعو مرة اخرى الى التنفيذ السريع
لقترحاتها ، واثقة اننا عندما نفعل ذلك سنكون نهني السلم .

السيد شيرفاني (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في كلمة
ألقاها رئيس وزراء الهند الاسبق جواهر لال نهرو امام البرلمان الهندي في شهر شباط/
فبراير ١٩٥٥ عن منطلق عدم الانحياز ، الذي كانت حركته مازالت في مراحلها المفاهيمية ،
قال ما يلي :

" يحق لكل بلد أن يختار طريقه الخاص وأن يسير عليه . ولقد اخترنا
طريقنا ونعتمد السير فيه وان نغيره كما نرى وفي الوقت الذي نختاره ، ولا يكون
ذلك بضغط أو املاء من أي احد ؛ فنحن لا نخشى من أي بلد آخر أن يفرض
ارادته علينا بالوسائل العسكرية أو بأى وسائل اخرى . ان السبيل الوحيد اماننا
هو ان نهني قوتنا الخاصة ، وهذا هو ما عقدنا العزم عليه . وفي نفس الوقت ، نحن
نريد ان نصادق البلدان الاخرى " .

هذه الكلمات البسيطة نقلت وما زالت تنقل الجوهر النقي لحركة عدم الانحياز التي
نتبعها اليها . لقد قالها رئيس الوزراء الاسبق نهرو وهو يخاطب ممثلي الشعب الهندي منذ
ثلاثين عاما مضت . وفي نفس الوقت ، كانت لكلمات صلة عميقة وجاذبية لدائرة أوسع كثيرا ،
بل وللعالم كله الذي يقع خارج نطاق الكتلتين العسكريتين المتعارضتين . لقد كانت هذه
الكلمات تمثل حقائق عالمية ملزمة تتجاوز المكان والزمان اللذين صدرت فيهما ، وقد اصبحت

منذ ذلك الحين بمثابة عناصر لا تنقسم عن مبادئ عدم الانحياز ومن مقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة .

ان المشاكل التي نناقشها مرة أخرى اليوم في هذه الجمعية العامة تتبع الى حد كبير من انكار الحق في الاستقلال وفي حرية الاختيار للذين تحدث عنهم نهرو . ويحدث ذلك ايضا في جزء من العالم اعز بقوة بالوطنية والحرية والاستقلال . ان اسما مثل سيمون بوليفار وسان مارتين وبنيتو خواريس وساندينو وغوسيه مارتني تتحدث بهلافه عما يمكن أن نسميه بروح امريكا اللاتينية - روح البطولة والشجاعة واحترام الذات ورفض الخضوع للانزال طس ايدى السادة الاجانب . ان التعارض الطبيعي بين هذه الروح وبين المحاولات المزمنة التي تبذلها قوى خارجية للتدخل في شؤون المنطقة ، بالإضافة الى امراض المنطقة الاقتصادية والاجتماعية المتوطنة ، هي العوامل المسؤولة الى حد كبير عن حالة عدم الاستقرار والمنازعات التي اصابت امريكا الوسطى اليوم .

وفي السنوات الثلاث الماضية ، اصبحت الحالة في امريكا الوسطى موضع اهتمام دولي وقلق عالمي خطير ، وهي تعتبر الان من ضمن بؤر التوتر الرئيسية في العالم . فقد بدأنا نتكلم عن امريكا الوسطى بنفس واحد ونفس الاحساس بالخوف والقلق الذي نشعر به ونحن نتكلم عن فلسطين أو ناميبيا أو الفصل العنصرى . وقد وضع ذلك اثناء المناقشة العامة في بداية هذه الدورة وفي البيانات التي ادلى بها في سياق الاحتفال بالذكرى الاربعين لانشاء الامم المتحدة . ان الحقيقة المتمثلة في ان الجمعية العامة نظرت طوال السنوات الثلاث الماضية هذا البند الجديد من جدول اعمالنا تشكل في حد ذاتها انعكاسا لانشغال المجتمع الدولي بالتوترات السائدة في امريكا الوسطى .

لقد اصبحت الحالة في امريكا الوسطى من ابرز المسائل التي استحوذت على اهتمام حركة بلدان عدم الانحياز . فقد لاحظ رؤساء ودول أو حكومات بلدان عدم الانحياز لدى اجتماعهم في نيودلهي في شهر آذار/مارس ١٩٨٣ بشعور من القلق والتوتر المستمر في امريكا الوسطى . ومؤخرا جدا ، اعربت الحركة في مؤتمرها الوزاري الذي عقد في لواندا عن

" قلقها العميق ازاء الحالة الراهنة في امريكا الوسطى التي تشكل واحدة من النقاط المحورية الرئيسية للتوتر على الصعيد الدولي " .
 كما أن الوزراء :

" اشاروا الى انه بالرغم من النداءات المستمرة لحركة بلدان عدم الانحياز وحقبة المجتمع الدولي وبالرغم من الجهود التي بذلتها مجموعة كونتادورا بحثا عن حل سياسي تفاوضي ، فقد تدهورت الحالة اكثر فأكثر نتيجة للسياسات الامبريالية للتدخل بكل اشكاله ، فضلا عن ظروف الفقر والاضطهاد التي طانت المنطقة منها منذ وقت طويل ، واصبحت تشكل تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الدوليين " .

وعندما نبحت الحالة في أمريكا الوسطى ، تتحول افكارنا حتما الى مجموعة كونتادورا ، التي تعكف منذ ثلاث سنوات على بذل جهد جدير بالاعجاب لاحلال السلم في تلك المنطقة ، بتعبئة عبقرية أمريكا اللاتينية وارادتها السياسية لحل المشاكل التي ألمت بالمنطقة . وبدءا بالاجتماع الأول الذي عقد على جزيرة كونتادورا في كانون الثاني /يناير ١٩٨٣ ، حازت هذه العملية الفريدة بالاعتراف والتأييد العالميين . ولم تكن انجازات كونتادورا متواضعة . فهناك وثيقة الاهداف التي صدرت في أيلول / سبتمبر ١٩٨٣ ، والتي جسدت المبادئ والمعايير التي ينبغي أن تركز عليها أية تسوية سياسية ، ثم وثيقة كونتادورا المنقحة المؤرخة في ٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٤ ، والتي بيدد وأنها منعت في آخر لحظة من أن ترى ضوء النهار . ورغم الطريق المحفوف بالعقبات فقد جاهدت مجموعة كونتادورا بصبر ومثابرة ، غير عابئة بالصعوبات ، كيما تقيم بنية التسوية لبنة بعد لبنة . ولقد أبلغنا ممثل المكسيك هذا الصباح بنتيجة الجهود التي بذلتها كونتادورا مؤخرا ، بما في ذلك الاجتماع الوزاري الذي عقد في بنما على مدى الأيام الثلاثة الماضية ، في أعقاب مفاوضات مستفيضة بين المبعوثين المفوضين لدول أمريكا اللاتينية الخمس وبلدان مجموعة كونتادورا . ولكن كنا نشعر بشيء من خيبة الأمل ازاء عدم التوصل الى اتفاق نهائي ، فقد تعلمنا أن نتحلى بالصبر ، ومازال براودنا الأمل في أن تؤتي الجهود المضنية التي بذلت حتى الآن ثمارها في القريب العاجل . ان مجموعة كونتادورا وجماعة الدعم التي شكلت مؤخرا ، لا يجسدان فحسب آمال وتطلعات شعوب أمريكا الوسطى بل آمال وتطلعات ككل الانسانية المحبة للسلم . فكل منا له مصلحة راسخة في نجاحهما .

وكما شدد الأمين العام في تقريره المؤرخ في ٩ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٥ ، ينبغي للدول التي لها مصالح في المنطقة أن تؤيد بتدابير ملموسة جهود مجموعة كونتادورا وأن تمتنع عن القيام بأي عمل من شأنه عرقلة تلك الجهود .

وكان يمكننا أن نعتقد بعد أن أعلنت الجمعية العامة في سنتين متعاقبتين

وبتوافق الآراء تأييدها لتسوية سياسية يتوصل اليها عن طريق جهود كونتادورا ، ان ذلك بشير خير . كما أن اعتماد مجلس الأمن للقرارين ٥٣٠ (١٩٨٣) و ٥٦٢ (١٩٨٥) سار في نفس الاتجاه . الا أن واقع الأمور في المنطقة للأسف مازال مشحوناً بالتوتر والاضطراب ، ومازال السلم هشاً . وكما لاحظ الأمين العام مرة أخرى في تقريره ، فإن الموقف في أمريكا الوسطى لم يكف عن التدهور خلال هذه السنة على الرغم من الجهود التي تبذلها مجموعة كونتادورا . لقد اضطرت نيكاراغوا خلال السنوات الثلاث الماضية الى اللجوء الى مجلس الأمن ثماني مرات . ونسمع في كل يوم عن حوادث جديدة للعنف وانتهاكات الحدود . كما تؤكد حرب المراسلات في الأمم المتحدة الانطباع السائد عن التوتر والعداء الشائعين في المنطقة . ومازال السلم يراوغنا كما كان دائما .

ومازلنا نشعر بقلق خاص ازاء التهديدات المستمرة لسيادة نيكاراغوا وسلامتها الاقليمية ، وهي بلد صديق ، وزميل في حركة عدم الانحياز ، توضع له العراقيل في كل خطوة يخطوها في سعيه لبناء مستقبل جديد لشعبه . وأود في هذا الصدد أن أقتبس مرة أخرى من اعلان لواندا :

" أدان الوزراء تصعيد العدوان والهجمات العسكرية والأعمال الأخرى ضد سيادة نيكاراغوا واستقلالها السياسي وسلامتها الاقليمية واستقرارها وحققها في تقرير المصير . وفي هذا المضمار أدانوا بصفة خاصة انتهاك مجالها الجوي ومياهها الاقليمية ، وشن المناورات الدولية وأعمال التخويف الأخرى ، والتهديد بالاستيلاء عليها واحتلالها ، والقصف الانتقائي لأراضي نيكاراغوا ، واستخدام البلدان المجاورة كقواعد للعدوان وتدريب مجموعات المرتزقة ، وأعمال التخريب ، والهجمات الجوية والبحرية ، وبيث الألغام في موانئ البلد الرئيسية ، وفرض تدابير اقتصادية قسرية بما في ذلك الحظر التجاري " .

هذا المقتطف الذي قرأته لتوى ، يعطي فكرة واضحة عن نوع التهديدات وأعمال القوة التي تتعرض لها نيكاراغوا ، والتي أخبرنا بها منذ وقت ليس ببعيد بمزيد من التفصيل نائب وزير خارجية نيكاراغوا . ولقد أحطنا علما بالحكمين الصادرين من محكمة العدل الدولية - وهما الأمر المؤقت الصادر في ١٠ أيار/مايو ١٩٨٤ ، والحكم الصادر في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ - اللذين يؤيدان جواز بحث شكوى نيكاراغوا . ونحن نشجب استخدام تدابير قسرية ضد نيكاراغوا وكذلك المحاولات المكشوفة والخفية للتدخل في شؤونها الداخلية . ونعترف في الوقت ذاته بالنهج المرن بعيد النظر الذي تتخذه نيكاراغوا في المفاوضات الرامية الى التوصل الى تسوية سلمية ، ونأسف لأنه على الرغم من النداءات الدولية المتكررة ، مازال الحوار الثنائي بين نيكاراغوا والولايات المتحدة متوقفا ، فمثل هذا الحوار يمكن أن يكون اضافة قيمة للجهود متعددة الاطراف الجارية .

ان بلدى ، من الناحية الجغرافية ، يقع بعيدا عن أمريكا الوسطى ، وتفصل بيننا آلاف الأميال . ولكن الجغرافيا لا تشكل مانعا أمام شعورنا بالألفة والتعاطف مع شعوب تلك المنطقة المضطربة ، ومع رغباتها وتطلعاتها ، وحقها في العيش في سلم وفي تقرير مصيرها بحرية . ان السلم في أمريكا الوسطى لا يمكن أن يقوم على استبعاد دولة أو أخرى من التيار العام ، ولا يحق لأحد أن ينتحل لنفسه الحق في تقرير ما هو الأفضل للآخرين . وأى سلم يركز على منطق الاملاء لا بد أن يكون هشا على أفضل تقدير . والأحرى أن يقوم السلم الدائم على أساس مبادئ عدم التدخل بجميع أشكاله ، وعدم اللجوء الى القوة أو التهديد باستعمالها ، والتعايش السلمي ، ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة . وينبغي لأنصار التعددية أن يتذكروا أن منطق ذلك المفهوم ، على الصعيد الدولي ، يقتضي قبول تعدد النظم السياسية والاجتماعية الاقتصادية . ان اجيالا كاملة في أمريكا الوسطى لا تعرف ما هو السلم الحقيقي . فمشاكل الفقر والحرمان والتدخل الأجنبي لم تولد الا الصراع وعدم الاستقرار والعنف . واليوم ،

وقد تركز اهتمام العالم على المنطقة ، فثمة فرصة حقيقية لاجلال السلم شريطة أن تتاح
مثل هذه الفرصة . ويحدونا الأمل أن تقوم كل بلدان المنطقة ، بل وكل من يدعي
الاهتمام الحيوى بشؤونها بالسعي نحو بلوغ تلك الغاية .

السيد الزامورا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ان مشكلة أمريكا الوسطى مطروحة مرة أخرى للمناقشة في الجمعية العامة ، وهي تقسم بخصائص تدعو للانزعاج وتنطوي على عدد من العوامل التي أدت الى نشوء وضع وصفه الأمين العام في تقريره بأنه متفجر ومتقلب . وأشار نفس التقرير الى التأييد المتزايد من جانب المجتمع الدولي لجهود مجموعة الكونتادورا والى أهمية تشكيل جماعة الدعم ، والمناقشة التي دارت في مجلس الأمن بشأن الحظر التجاري الذي فرض على نيكاراغوا في آيار/ مايو ، كما يشير الى التدهور المستمر في الوضع والمتمثل في :

" الحوادث التي وقعت على الحدود والتهديدات والتدخلات الاجنبية

وكذلك استمرار وجود قوات عسكرية اجنبية من خارج المنطقة " . (A/40/737

الفقرة ٨)

وهذه الظروف تزيد من قلقنا ، كما أنها تضاعف من المسؤولية المشتركة لبلدان أمريكا اللاتينية تجاه النزاع في أمريكا الوسطى ، وهي مسؤولية تمارسها تلك الدول بأشكال مختلفة وتتخذ صوراً متعددة وان كانت مؤدية جميعها الى اتجاه واحد ، وذلك على الرغم من أن المنطقة بكاملها تواجه اليوم ظروفًا معاكسة قد تضر بإمكانياتها السياسية في المستقبل .

فأمريكا اللاتينية تواجه اليوم ، نتيجة للأوضاع الظالمة التي تفرضها عليها الديون الخارجية في المقام الأول ، أزمة اقتصادية واجتماعية خطيرة تتخذ أبعاداً هائلة ولها آثار سياسية عديدة نتيجة لعدم الاستقرار الناجم من تراكم المطالب التي تتعذر تلبيتها ، وما ترتب على ذلك من تعثر الجهود التي تبذلها الهيئات الحكومية لتلبية احتياجات شعوبها .

ان الديمقراطية تبنى في أمريكا اللاتينية اليوم بمحض المثابرة وفي اطار فراغ دولي ودون الحصول على أي تعاون دولي . ورغم هذه الحالة الخطيرة فان أمريكا اللاتينية التي تخلصت من العوائق السياسية القديمة التي كانت تشل حركتها تعمل

الآن على ارساء أساس اجتماعي مستقر لتلك الديمقراطية ، مما يساعدها على اتباع سياسة خارجية مستقلة .

والجهود التي تبذلها مجموعة كونتادورا هي مثال على هذا الاستقلال وعلى النظرة الجديدة الى مشاكل أمريكا اللاتينية ، فهذا الجهد الذي تبذله بلدان كونتادورا هو البديل الدبلوماسي الوحيد القادر على مواجهة التوترات الخطيرة في المنطقة واقامة نظام ديمقراطي حقيقي في جميع انحاءها .

وهي مبادرة تقوم أساسا على اعتبارات عملية معيارية . فالميثاق يتضمن مبادئ تقرير المصير وهدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى واحترام التعهدات الواردة في المعاهدات الدولية وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية . وقد نصت منظمة الدول الأمريكية في المادة العاشرة من ميثاقها على تحريم استخدام القوة بأية صورة ضد سيادة أي دولة .

وبالإضافة الى هذه الاعتبارات المبدئية هناك جانب عملي واضح تجدر الإشارة اليه ، وهو أن عملية كونتادورا الدبلوماسية هي في ذاتها تحرك بديل وقد لقي الاعتراف من جانب المجتمع الدولي باعتباره خيارا يستبعد الحرب الإقليمية .

وقد ظهر في المرحلة الحالية للنزاع وفي نهج كونتادورا عاملان جديان . الأول أن المفاوضات الشاملة والمثابرة قد أدت الى وثيقة تعبر عن توافق الآراء هي وثيقة كونتادورا لعام ١٩٨٥ التي مازالت ، رغم المشاكل التي ظهرت خلال السنة الماضية ، هي الأساس الملائم للالتزام سياسي دائم . وتعتبر تلك الوثيقة انجازا ملموسا قد تقف في طريقه بعض العقبات وقد يحتاج الى بعض التعديلات ، ولكننا لا يجوز أن نتراجع عنه والثاني هو تشكيل جماعة الدعم الذي تم بمبادرة من رئيس جمهورية بلدي والتي تضم البرازيل والارجنتين وأوروغواي وبيرو والتي جعلت هدفها منع المحاولات الخارجية لعرقلة جهود كونتادورا وابهجاد الظروف الخارجية التي تساعد على تنشيط الجهود التي تبذلها المجموعة الأساسية بالرغم من تطور الأحداث بشكل يدعو الى الבלهله وان لم يكن

تطورا ضارا . فبتشكيل جماعة الدعم هذه انضم ٢٠٠ مليون آخرون من أبناء أمريكا اللاتينية الى تأييد جهود كوندادورا .

وعلى ذلك نجد في المرحلة الحالية للمداولات المتعلقة بأمريكا الوسطى ، أولا ، وثيقة متعددة الجوانب هي الأساس الذي لا غنى منه لأي تسوية عامة مقبولة ، وثانيا ، هناك مشاركة أربع دول تعتبر - اذا ضمت إليها الدول الخمس في أمريكا الوسطى ودول كوندادورا الأربع - أهم محاولة سياسية من الناحيتين الكمية والنوعية تبذل للتشاور والاتفاق في منطقة أمريكا اللاتينية في العقود الأخيرة .

وبما تتحلى به بلدان جماعة الدعم من التزام بقضية السلم والتفاهم في أمريكا الوسطى ، نلاحظ باهتمام الاستجابات المختلفة من جانب البلدان المشاركة في العملية لاقتراحات الدول المتقدمة بالوثيقة ، لأن المقارنة بين الاستجابات المختلفة تسمح بالتمييز بين القلق المشروع بشأن الأمن الوطني ومظاهر القلق التي ربما كانت متأثرة بعوامل خارجية والتي تسعى في الواقع الى مرقة عملية التفاوض والمصالحة . وتتحمل أمريكا اللاتينية مسؤولية رئيسية في نجاح تلك العملية ، لأنه عندما يحدث ذلك سنطلب من الدول الكبرى أن تحترم الاتفاق وتلتزم به وأن تأخذ بالحلول التي وصل اليها أبناء أمريكا اللاتينية أنفسهم ، وأن تمتنع من التدخل في عملية المصالحة الاقليمية والوطنية بين البلدان تمهيدا للوحدة والتكامل .

ولذا فهناك التزام تاريخي على دول ، مثل بيرو ، تقوم سياستها الخارجية على تأييد الأهداف المعترف بها عموما بمقتضى الميثاق والتي سعت طويلا لايقاف الممارسات المؤدية الى الفوضى الدولية ، أن تعمل على ابراز التطورات الجديدة التي تعتبرها تطورات سلبية وخطيرة والتي تمثل مودة الى سياسة اضعاف النظم الشرعية . ولا يمكن أن يكون ثمة مبرر مقبول للأعمال القسرية الانفرادية سواء كانت سافرة أو مستترة .

ونحن لا نعترف بأنه يجوز لأي دولة أن تفرض على غيرها قواعد للسلوك الدولي ،

وانما نقبل القواعد التي تتضمنها مبادئ الميثاق ، ونؤيد الجهود التي تسعى - وفقا للميثاق لا بالعمل على مخالفته - الى تضييق الهوة المفزعة التي نراها اليوم بين أشكال السلوك المتحضر ، والسلوك الدولي الطائش .

وعلى ذلك فان ما يدمو الى القلق حقا في الوضع الحالي هو اللجوء الى استخدام القوة ضد النظم التي لا تجعل سلوكها السياسي متفقا مع " الوصفات التي توضع لنصف العالم الغربي " وتملى عليه من أعلى وبالتالي يمكن أن تدمر المبادرة الدبلوماسية الوحيدة لأمريكا اللاتينية القادرة على التغلب على التناقضات القائمة في المنطقة والتي لا ترجع جذورها الى التعايش بين ايديولوجيتين متعارضتين بل ترجع الى السنوات الطويلة من الحرمان المادي والحرمان من الديمقراطية .

ومما يزيد من قلقنا أن الدول الكبرى قد تسعى في محاولتها لعرقلة هذا النهج ، الى العمل بالطريق الثنائي أو الفردي الى فرض حلول للمنازعات الاقليمية في العالم الثالث . ويكون مؤدى ذلك التخلي عن النظام المتعدد الأطراف للعلاقات الدولية ، أى التخلي عن كل ما تمثله هذه المنظمة والغاء مبدأ تقرير المصير الى الابد .

وهكذا ، تتخذ أزمة أمريكا الوسطى بعدا ونطاقا عالميين ، لأن ما يتعرض للخطر فيها - على غرار غيرها من الأزمات الاقليمية الأخرى - هو المبادئ والقيم الأساسية لكل الشعوب النامية . وهذه القيم تتضمن السلم والحرية وحقوق الانسان والعدالة بالرغم من انها قد تفهم بطرق مختلفة . وما يتعرض للخطر أيضا هو مبدأ عدم التدخل وتقرير المصير وكذلك قدرة المنطقة وحققها في حل مشاكلها الخاصة بها بمعنى من أى تدخل .

وهذا أمر خطير للغاية ، لأن مناطق العالم الثالث تسعى ، في ظل الحالة الدولية الراهنة ، لكي تفلت من التوترات والقيود والمصير الاستقطابي الثاني ، ولكي تبني بتفان متزايد دائما نظامي الأمن والتعاون الخاصين بها ، ولتسوية الصراعات . وهكذا ، يتفاقم الصراع في أمريكا الوسطى نتيجة لخطأ جسيم في تصور الطابع العام لمشكلة أمريكا اللاتينية وماهية الأولويات السياسية التي يجب أن تكون للقارة - إذ أن هناك اصرارا ملزما اليوم على أن تبحث الصراعات التي تحيق بأمريكا الوسطى في اطار المجابهة بين الشرق والغرب ، وذلك للاحاق الضرر بالنظرة الأكثر واقعية للحالة في نصف الكرة ، والتي تجعل في الامكان التغلب على العقبات التي تعرقل تنمية شعوب أمريكا الوسطى وتفتح الطريق لتشاطر المسؤوليات والمهام مع المجتمع الدولي .

ان تقويض جهود مجموعة كونتادورا من شأنه أيضا أن يقوض ثقة أمريكا اللاتينية في أى اجراء متضافر يرمي الى تحقيق المصالحة والتفاهم ، وأن يقوض أسس الوفاق والتعايش السلمي البناء المتوافق في نصف الكرة .

لهذا السبب أعلنت شعوب أمريكا اللاتينية بالاجماع رفضها القاطع لكل المواقف التي تعزز الحل العسكري للصراع في أمريكا الوسطى وهي تكرر ذلك اليوم . فالتفاوض الواقعي والتفاهم الفعال الناجم منه هما فقط اللذان يمكننا من أن نجد الطريق الذي يضمن حقا سلم وأمن جميع بلدان المنطقة ، بينما يؤدي في الوقت ذاته الى الحفاظ

على حقوق تلك الشعوب في تقرير المصير والديمقراطية الحقيقية الفعالة التي ترتبط بالحرية والعدالة ، والتي يمكن في ظلها للتعددية السياسية والاقتصادية أن تعزز الوحدة الوطنية والاخاء الاقليمي لجميع سكان أمريكا الوسطى .

السيد العنسي (عمان) : في الوقت الذي نناقش فيه اليوم الحالة في أمريكا الوسطى ، أود أولاً باسم وفد بلادي أن أؤكد على جل تعاطفنا مع حكومة وشعب جمهورية كولومبيا الصديقة للأحداث التي ألمت بها مؤخراً من جراء انفجار بركان " نيفادود ورويز " في مدينة " ارميرو " بتاريخ ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر الجاري ، ان هذا الحدث أثر بشكل مباشر على فقدان حياة الآلاف من الضحايا الأبرياء وشرد السكان من مساكنهم وجعلهم يعانون من ظروف غاية في الصعوبة والتعقيد .

وانني لعلى ثقة كبيرة بمقدرة شعب كولومبيا على الترابط والتضامن للخروج معا من ظروف هذه المحنة القاسية التي عصفت به ، ونعتقد كذلك بمقدرة شعوب منطقة أمريكا الوسطى عموماً على العمل باخلاص لبناء عوامل الثقة وخلق الاستعداد الايجابي للحوار والتفاهم فيما بينها لتحقيق ما يمكن أن يسهم بصورة فعالة ولموسة في حل ما قد يؤثر على العلاقات الأخوية التي تربط فيما بينها ، خدمة لتعزيز أهداف التضامن الاقليمي ولتجاوز معوقات التقدم والتنمية وحالة الظروف المالية والاقتصادية الملحة الراهنة ولابعاد شبح الانتهاكات والصراعات والحروب والتدخلات الأجنبية تحت أي غطاء أو ظرفا كانت .

لقد تابعنا باهتمام قراءة ما ورد في تقرير معالي الأمين العام ضمن الوثيقة رقم S/17549-8/40/737 بتاريخ ٩ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٥ ، المقدم طبقاً لقراري مجلس الأمن ٥٣٠ (١٩٨٣) و ٥٦٢ (١٩٨٥) وقرار الجمعية العامة ٤ / ٣٩ المعتمد بتوافق الآراء في الدورة الماضية . ولقد اتضح لنا بما لا يقبل الشك بأن هذا التقرير الشامل والوافي قد أوضح الى جانب المرفقات من ١ الى ٦ الملحقة به ، الكثير من الجهود المضنية التي يجريها الأمين العام وأجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة لتعزير

أهداف دول مجموعة كونتادورا ودول أمريكا الوسطى للتوصل الى حلول سلمية وعادلة لتحقيق الاستقرار والأمن المطلوبين لبلدان وشعوب هذه المنطقة ، وبلادى التسي اعتادت في اتباع سياستها الخارجية على دعم الجهود الرامية لتعزيز التعاون والتضامن الدولي ، وتشجيع التعاون الاقليمي القائم على أسس ومرتكزات سلمية ليهيئها أن تترى جهود مجموعة " كونتادورا " وقد حققت أهدافها كاملة وتغلبت على أية عقبات تواجهه هذه الجهود المثمرة .

ان الحوار المنطقي القائم على أسس سلمية هو الوسيلة المثلى - في رأينا - للنجاح في ارضاء تطلعات شعوب أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي عموما نحو خلق ظروف مناسبة أفضل لتقوية أسس التعاون والتعاقد الاقليمي الناجح المطلوب فيما بينها . ولا شك أن خطوات العمل الهادفة لمجموعة دول كونتادورا وهي بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك لتعتبر بحق مثل يجب أن يحتذى به في هذا السبيل ويعتبر مشروع الوثيقة التي تقدمت بها هذه الدول في شهر أيلول / سبتمبر ١٩٨٥ ، والوثيقة التفسيرية الملحقة بها أساسا طيبا للغاية ومقبولا يمكن العمل بموجبه وتطويره اذا اقتضى الأمر بما يحقق رغبات كافة الأطراف المعنية بصورة مباشرة .

ويهمنا أن نشير في هذا الصدد للامكانية الكبيرة التي يمكن لمجموعة الدعم السياسي لجهود السلم والتعاون المشكلة من حكومات البرازيل وبيرو وأورغواي والارجنتين أن تسهم بها في تقريب وجهات النظر وزيادة فعالية التقارب بحكم الارتباط وتوفر ظروف الفهم العميق لمشاكل وآمال شعوب البلدان الأمريكية .

وهكذا ، فان بلدان الاتحاد الاقتصادي الاوروبي وأسبانيا وكذلك منظمة الدول الأمريكية يمكنها لعب دورا رائدا ومشجعا في هذا الصدد .

ان تجربتنا الخاصة ضمن اطار دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المشكل من عمان والسعودية والكويت والامارات العربية المتحدة وقطر والبحرين قد أوضحت أن جهود التعاون الاقليمي مهمة للغاية في حالة توفر النوايا الحسنة والظروف

والتاريخ والعلاقات الانسانية والحضارية والاقتصادية المتشابهة والواحدة . فقد أضحى مجلس التعاون الذي اختتم أعمال قمته السادسة يوم ٦ تشرين الثاني / نوفمبر الجاري في العاصمة العمانية ' مسقط ' مثالا حيا لروح التضامن ليس على مستوى الخليج والجزيرة العربية فحسب بل وعلى المستوى الاقليمي القومي والاسلامي عموما . ومن هذا المثال الذي يمكن اعتباره كمنطلق فاننا نأمل كذلك كل الخير والنجاح لأهداف ومساعي مجموعة كونتادورا بلا تحفظ . وسوف نعمل على تأييد جهود هذه المجموعة كما اعتدنا في السنوات الماضية .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠